

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف المسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني حول:

النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي: 04 و 05 فيفري 2019.

السيرة الذاتية للباحثة شبل منال:

الاسم واللقب:	منال شبل
الوظيفة:	أستاذة مؤقتة بجامعة المسيلة
الرتبة:	سنة ثالثة دكتوراه ل م د
التخصص:	بنوك ومحاسبة
الجامعة:	جامعة محمد بوضياف المسيلة _ الجزائر مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر
الكلية:	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الهاتف:	0675789120
البريد الالكتروني:	<a href="mailto:manal.chebel.ch@gmail.com">manal.chebel.ch@gmail.com</a>
عنوان المداخلة:	أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مهنة المحاسبة والتدقيق - دراسة تحليلية -
محور المداخلة:	المحور 4: العولمة المالية والأزمة المالية والتحول في التمويل.
أهم الأعمال العلمية:	- مداخلة بعنوان "دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في دعم المرأة المقاول" ضمن ملتقى وطني حول "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي وتنويع الهيكل الصناعي" بجامعة آكلي محند أولحاج، البويرة. - مداخلة بعنوان "سبل تئمين إمكانات السياحة الداخلية في الجزائر" ضمن يوم دراسي حول "السياحة والخدمات الفندقية بالجزائر: واقع وآفاق" بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

## السيرة الذاتية للباحثة وفاء جبلاحي:

الاسم واللقب:	وفاء جبلاحي
الوظيفة:	أستاذة مؤقتة بجامعة المسيلة
الرتبة:	سنة ثانية دكتوراه ل م د
التخصص:	محاسبة
الجامعة:	جامعة الجبلاحي بونعامة بخميس مليانة مخبر الاقتصاد الرقمي
الكلية:	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
البريد الإلكتروني:	<a href="mailto:wjebhlahi@gmail.com">wjebhlahi@gmail.com</a>
عنوان المداخلة:	أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مهنة المحاسبة والتدقيق - دراسة تحليلية -
محور المداخلة:	المحور 4: العولمة المالية والأزمة المالية والتحويلات في التمويل.
أهم الأعمال العلمية:	<p>- مداخلة بعنوان "إصلاحات السياسة البيئية في الجزائر ودورها في تفعيل التنمية المستدامة" ضمن ملتقى دولي حول "الإنتفاق البيئي: بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد" بجامعة العربي التبسي، تبسة.</p> <p>- مداخلة بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (اعتماد التمويل الإسلامي كحل)" ضمن ملتقى دولي حول "عصرنة قطاع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: البديل الاقتصادي الفعال لقطاع المحروقات" بجامعة محمد بوضياف، المسيلة.</p> <p>- مداخلة بعنوان "دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة" ضمن ملتقى دولي حول "الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية: نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر" بجامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.</p> <p>- مداخلة بعنوان "مزايا ومخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على عملية التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية" ضمن ملتقى وطني حول "تطور ممارسات المحاسبة والتدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي" بجامعة الجبلاحي بونعامة، خميس مليانة.</p>

## السيرة الذاتية للباحث فؤاد سعيد منصور:

الاسم واللقب:	فؤاد سعيد منصور
الوظيفة:	أستاذ محاضر أ
الجامعة:	جامعة الجبلاحي بونعامة بخميس مليانة مخبر الاقتصاد الرقمي
الكلية:	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
البريد الإلكتروني:	<a href="mailto:affreville60@yahoo.fr">affreville60@yahoo.fr</a>

## أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مهنة المحاسبة والتدقيق - دراسة تحليلية -

### الملخص

واجه الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة سلسلة من الأزمات المالية، لعل أخطرها أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى انهيار العديد من المصارف بسبب تضافر مجموعة من الأسباب، وقد شكل الفساد المحاسبي أحد أسبابها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الثقة بمهنة المحاسبة والتدقيق، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مهنة المحاسبة والتدقيق، من خلال التعرف على الأزمة وعرض التسلسل التاريخي لحدوثها، والتطرق لأسبابها من منظور محاسبي، وأخيرا عرض تحليلي لواقع مهنة المحاسبة والتدقيق بعد الأزمة. وتوصلت الدراسة إلى أنه قد أسبىء استخدام بعض المعايير المحاسبية خاصة فيما يخص القيمة العادلة، لكن هذه الأخيرة لم تكن سببا في نشوء الأزمة، هذا وساهمت الأزمة المالية العالمية في تقوية نشاط الهيئات المحاسبية للحد من تداعيات الأزمة.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة المالية العالمية، المحاسبة والتدقيق، القيمة العادلة.

### résumé

Au cours des dernières décennies, l'économie mondiale a été confrontée à une série de crises financières, dont la plus grave est celle des prêts hypothécaires à risque, qui ont entraîné la faillite de nombreuses banques pour diverses raisons, notamment la corruption comptable, qui à son tour a entraîné une perte de confiance dans le métier de comptable et d'auditeur. Donc, Le but de cette étude est d'Identifier l'impact de la crise financière mondiale de l'année 2008 sur le métier de comptable et d'audit, à travers l'identification de la crise et la présentation de la séquence historique de l'événement, et aborder les raisons sous l'angle de la comptabilité, et enfin une présentation analytique de la réalité de la comptabilité et de l'audit après la crise. L'étude a révélé que certaines normes comptables étaient mal utilisées, notamment en termes de valeur juste, mais que cette dernière n'était pas à l'origine de la crise. La crise financière mondiale a contribué au renforcement de l'activité des organismes comptables en vue de réduire les répercussions de la crise.

**Mots-clés:** crise financière mondiale, comptabilité et audit, la juste valeur.

## مقدمة

لقد شهد العالم مؤخراً أزمة مالية عالمية غير مسبوقه في الآثار والنتائج، وباتت محط أنظار الجميع، بحيث أثير جدل واسع حول مسببات الأزمة فالبعض أرجعها إلى تراخي آليات الحوكمة خاصة في المؤسسات المالية نتيجة توسع مبالغ فيه في عمليات الإقراض والاقتراض، والبعض الآخر أرجعها إلى التوسع في استخدام القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية بشكل مبالغ فيه وبشكل يعكس الاستخدام الواسع للحكم الشخصي، إلى جانب ما سبق فقد انتشرت حالات التلاعب وظهرت عوامل ومظاهر غش لم تكن موجودة من قبل، وقد ألقى ذلك بظلاله على مهنة المحاسبة والتدقيق، حيث أثارت تلك الأزمة الشك في وجود قصور في معايير التدقيق وتنظيم المهنة بشكل عام وعليه تم توجيه الانتقاد لعدم تطبيق مفهوم الاستقلالية بشكل سليم، إلى جانب وجود ضعف في الجوانب الأخلاقية والسلوكية لأطراف خدمة التدقيق، والغموض في بعض المعايير. مما سبق ارتأينا أن يكون التساؤل المطروح في هذه الورقة البحثية كما يلي:

### ماهو تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مهنة المحاسبة والتدقيق؟

ويهدف الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- 1 نظرة تاريخية عن الأزمة المالية العالمية.
- 2 -أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي.
- 3 -أثر الأزمة المالية العالمية على تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق.

### 1 نظرة تاريخية عن الأزمة المالية العالمية

تعد الأزمة المالية العالمية من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي وأخطرها، حيث أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية، لذا قبل التطرق إلى حدوث الأزمة المالية العالمية وكيفية تطورها سنعرج على تعريف الأزمة المالية عموماً وكذا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

## 1 1 تعريف الأزمة المالية

تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم الأزمة المالية من وجهات نظر عديدة، فقد عرفت الأزمة المالية بأنها "اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى قطاعات أخرى"<sup>1</sup>، كما تم تعريفها بأنها "نظام مالي تعاني مؤسساته من فقدان قيمة أصولها أو انخفاض أسعارها وتكون الأزمة المالية إما أزمة في أسواق الأوراق المالية (البورصة) أو أزمة بنوك"<sup>2</sup>، وعرفت أيضا بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي"<sup>3</sup> وعرفت بأنها "انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات) ينجم عن عدم التفاعل والانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار يؤدي لفوضى اقتصادية وإفلاس العديد من المصارف وشركات التأمين والوساطة وإلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي"<sup>4</sup>

## 1 2 مفهوم الأزمة المالية العالمية

الأزمة المالية العالمية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهن العقاري الذي ظهر على السطح في العام 2007، لتنفجر فقاعته الكبرى في النصف الثاني من عام 2008، بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا فأطاحت في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخنت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقاري حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، ولم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.<sup>5</sup>

## 1 3 مراحل الأزمة المالية العالمية

ظهرت بوادر الأزمة المالية العالمية في سنة 2007 وانفجرت في العام الموالي بالولايات المتحدة الأمريكية لتتحول في فترة وجيزة إلى أزمة عالمية، وقد مرت هذه الأزمة بعدة مراحل أهمها:<sup>6</sup>

- فيفري 2007: عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة؛
- أوت 2007: البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة؛
- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛
- جانفي 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5% كإجراء استثنائي ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين شهر جانفي ونهاية أبريل؛
- 17 فيفري 2008: الحكومة البريطانية أمتت بنك الأعمال الأمريكي "تورنر روك"؛
- مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض؛
- مارس 2008: كذلك "جي بي مورغان تشيز" أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي؛
- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار؛
- 15 سبتمبر 2008: اعترف بنك الأعمال "ليمان برانرز" بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت وهو بنك "ميريل لينش"؛
- عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية؛
- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار

دولار (توسع بحلول شهر مارس 2009 إلى 163 مليار دولار) مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها؛

- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، "وول ستريت" تنهار وكانت البورصات الأوروبية تراجعت بقوة هي الأخرى في وقت سابق خلال النهار في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها وقبل رفض الخطة، أعلن بنك "سي تي جروب الأمريكي" أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية، وفي البرازيل، تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي تسجل خسارة تفوق 10%.<sup>7</sup>
- أكتوبر 2008: مجلس الشيوخ يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.<sup>8</sup>

## 2 - أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي

إن مسببات حدوث أزمة الرهن العقاري عديدة ومتنوعة، وقد شكل الفساد المحاسبي أحد أسبابها، وهنا تعددت وجهات نظر الكتاب والباحثين حول أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، حيث تمثلت أهمها فيما يلي:

### 2 1 دور وأهمية مبدأ الحيطة والحذر في التقارير المالية

العديد من المهتمين بالأزمة المالية العالمية أغفلوا ذكر علاقة المحاسبة والتحليل المالي في الأزمة، بحيث يمكن القول أن مبدأ الحيطة والحذر يعتبر من أهم مبادئ المعايير المحاسبية لتأثيره المباشر على إعداد التقارير المالية، بحيث أن عملية الوصول للشفافية والإفصاح التي تسعى هيئة الأسواق المالية لإلزام الشركات لتطبيقها لن تتحقق في ظل تجاهل معايير محاسبية مهمة كمبدأ الحيطة والحذر، لذلك يجب العمل على الابتعاد عن سياسة البيع والشراء، مؤكدين على ضرورة الاعتماد على التحليل الأساسي الذي يعتمد على حقائق تاريخية ومستقبلية لكل شركة لاعتماده على القوائم المالية.<sup>9</sup>

### 2 2 - التحليل المالي وأهميته بالتنبؤ بالأحداث:<sup>10</sup>

من خلال التحليل المالي الحديث يمكن التأكيد على أهمية انتقاء عدد محدود من النسب المالية التي تتميز بخاصيتين هما القدرة التنبؤية وقدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب المحاسبية الأخرى بحيث يمكن الاستعانة بنسبة معينة عند تقييم مجال معين بدلا من استخدام عدة نسب لتحقيق الغرض نفسه.

في ظل الأزمة المالية يجب السعي إلى بناء نموذج كمي تنبؤي يتوافق مع مقومات سوق الأوراق المالية ويتلافى من خلاله لبعض أوجه القصور التي شابت بناء على النماذج العلمية المماثلة والواردة بالفكر المحاسبي المعاصر خاصة التحليل المالي الحديث.

بينت الأزمة أن ارتفاع مديونية المؤسسات يؤدي إلى تأخير إعلان المؤسسة عن معلوماتها لحاجتها لوقت أطول للتأكد من هذه المديونية قبل الإفصاح عن المعلومات المالية. إلا أن قلة درجة التحفظ المحاسبي في المؤسسات بين أنه لا يوجد علاقة بين حجم المؤسسة والتحفظ المحاسبي، بحيث أن المؤسسات الكبيرة أقل تحفظاً من المؤسسات الصغيرة، من خلال نتائج الأزمة يتبين أن قطاع البنوك يكون أقل تحفظاً مقارنة بالقطاعات الأخرى في السوق العالمي. بحيث أن النتائج دلت على أن حجم المديونية لا يؤثر في درجة التحفظ المحاسبي بوجه عام، وعلى الرغم من ذلك فإن اختلاف إشارة معامل المديونية يدل على أن المؤسسات ذات المديونية العالية أقل تحفظاً من المؤسسات ذات المديونية المنخفضة، حيث من المفروض أن المؤسسات المسعرة في هيئة السوق المالية تكون أكثر تحفظاً. خلال الأزمة لم يأخذ في الحسبان الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الاستقرار والسلامة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية حيث تمثلت المشكلة في أن كثيراً من المؤسسات المالية تعرضت لأزمات مالية وعدم استقرار، أدى في بعضها للتصفية، فيمكن معرفة تعرض البنك لفشل مالي وأزمة سيولة قبل حدوثها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول للاستقرار المالي لأن التحليل المالي يفيد بالتنبؤ للبنك الذي يواجه أزمة في السيولة، وانخفاض في الربحية، والتي لم تعكسها القوائم المالية المنشورة خلال الأزمة.

## 2 3 - التحليل المحاسبي

من خلال نتائج الأزمة المالية الراهنة يمكن القول أنه ولضمان بيع السندات للمستثمرين الراغبين في عائد مرتفع وكبير يقوم البنك الاستثماري بشراء سندات خزانة مقابل سندات الفئة الأولى والثانية والتأمين عليها وبعد تهيئة سندات الفئة الأولى والثانية على أنها جيدة، تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإعطائها تصنيفاً جيداً فيسهل بيعها، وتقدر فائدة صغيرة على السندات الممتازة وفائدة أكبر قليلاً على السندات العادية وفائدة عالية جداً على السندات مقابل الديون المعدومة وإن كان كل الديون في الواقع في حكم المعدومة، لكنها الحيل المحاسبية الاستثمارية التي تسعى الحكومات الآن لضبطها بتشديد وإحكام الرقابة عليها.<sup>11</sup>

## 2 4 -التوسع في تطبيق محاسبة القيمة العادلة استنادا للحكم الشخصي

إذ أسيء استخدام بعد المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقيمة العادلة خصوصا فيما يتعلق بمشاكل الاعتراف والقياس المتعلقة بالأدوات المالية عموما والمشتقات المالية منها على وجه الخصوص مما أثر بشكل كبير على مصداقية التقارير المالية لبنوك الاستثمار التي تعاملت في القروض العقارية.<sup>12</sup>

## 2 5 -القصور في إدارة المخاطر وهيكلة الرقابة والحوافز

إذ أن الدافع لحدوث الأزمة هو الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية، التي تمثلت في التوسع المفرط للمصارف الأمريكية المختصة في مجال العقار في منح القروض السكنية عالية المخاطر لأعداد متزايدة من ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي بقصد الحصول على الأرباح والمضاربات في الأسواق المالية، ويعود ذلك إلى عدم كفاءة نظم إدارة المخاطر، حيث اتضح بأن تقدير وإدارة المخاطر كانت رديئة، وأن الحوافز غير مناسبة.<sup>13</sup>

## 3- أثر الأزمة المالية العالمية على تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق

تعد الأزمة المالية العالمية ناقوس الخطر الذي نبه العالم إلى هشاشة الأنظمة المحاسبية والمالية والاقتصادية العالمية، فقد أظهرت هذه الأزمة ضعف المعايير التي توضع في الأصل لإيضاح قواعد المعاملات المحاسبية لتقوم بتوحيدها ومن خلالها يتم إظهار ما كانت صحيحة من غيره، كل ذلك أظهر الحاجة إلى أنظمة محاسبية قوية تناسب واقع الأسواق المالية بالإضافة إلى إجراءات رقابية صارمة تتولاها جهات متخصصة فقط لهذا الغرض وتقوم بمواجهتها بصورة دورية للتأكد من فعاليتها.<sup>14</sup> فقد تعرضت مهنة المحاسبة والتدقيق لانتقاد شديد باعتبارها سببا من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمة وخاصة ما يتعلق بمعايير القيمة العادلة، ولقد كانت هذه الأزمة كجهاز تنبيه وإنذار أعطى صانعي القرارات والتعليمات وواضعي المعايير المحاسبية نوع من التذكير بصورة الانتباه الجاد والحذر من الوقوع في أخطار جديدة من هذا النوع.<sup>15</sup>

## 3-1- العلاقة بين الأزمة المالية العالمية ومعايير القيمة العادلة

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ أُثير جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة في إحداث الأزمة، وفي هذا السياق قد صرح العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات

علاقة، إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة وذلك بحجة أن تطبيق معيار القيمة العادلة ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه من تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة،<sup>16</sup> وقد ركزت الدعوات التي طالبت بإيقاف تطبيق معيار القيمة العادلة على جوانب القصور التالية:

✓ إن تحديد القيمة العادلة في الحالات التي لا تعتمد على أسعار السوقية غالبا ما تكون ذات تكلفة عالية؛

✓ إن القيمة العادلة للمخزون والأصول الثابتة التي تتضمنها عمليات اندماج الشركات تؤدي إلى مشاكل بخصوص الاعتراف بها؛

✓ إن القيمة العادلة لبعض العناصر من الصعب تحديدها وتتبع التغيرات فيها، وإمكانية التحقق منها؛

✓ إن تطبيق القيمة العادلة في ظل ظروف الأزمة يؤدي إلى قيام الوحدات الاقتصادية بإظهار الأصول بحسب قيمتها السوقية المنخفضة، مما يزيد من شكوك المستثمرين ويعرض تلك الوحدات للانهييار،<sup>17</sup>

لكن كان هناك فريقا (لجنة الأوراق المالية، مجلس معايير المحاسبة الدولية، مجلس معايير المحاسبة الأمريكية) عارضو هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية، وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى الرقابة هي من أساءت استخدام منهج القيمة العادلة، وبناء على ذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجا وسطا في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضا عن أسلوب Mark-Market.<sup>18</sup> وقدموا بعض الآراء التي تؤيد ذلك:

✓ ان ما لحق بالمؤسسات من فشل نتيجة للخسائر المتصلة بالديون الرديئة الناتجة عن الإفراض غير الصحيح وجودة أصول تلك المؤسسات وثقة المستثمرين والدائنين، وان دور المحاسبة اقتصر على عكس حقيقة تلك الممارسات، وان عدم تطبيق القيمة العادلة لن يمنع حدوث الأزمة، ولكن يمكن أن يسهم في تأجيل الإفصاح عنها.

✓ إن مستخدمين القوائم المالية يؤيدون مفاهيم القيمة العادلة لما توفره من معلومات ذات مصداقية وشفافية عالية، وهو ما يمكنهم من اتخاذ قرارات صحيحة، وينعكس في النهاية على التخصيص

الجيد لاستثماراتهم، وان الحاجة لمعلومات القيمة العادلة تكون أكثر إلحاحا في ظل ظروف الأزمات المالية.

✓ تأكيد أن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال، وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف.

✓ أوضح رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمات المالية العالمية، وأن معايير القيمة العادلة أدت دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه في حالة أن السوق لم تعد نشطة بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، لكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.<sup>19</sup>

إذ يمكن القول أن معيار القيمة العادلة ليس السبب الأساسي في نشوء الأزمة المالية، فهو ساعد على إظهار الخسائر الحقيقية إلا أنه لم يساهم فيها، ولو كان هناك محاول لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس إلى منعها.

### 3-2- تأثير الأزمة المالية العالمية على مهنة التدقيق

تحتاج المؤسسات التمويلية وخاصة البنوك التجارية إلى ما يطمئنها إلى استقرار الحالة المالية للشركات المقترضة، واستمرارها في النشاط والمقدرة على سداد القروض وفوائدها في ميعاد السداد، وفي وفاء مراقب الحسابات بهذه المسؤولية، في سياق مراجعة حسابات هذه الشركات، ما يحقق هذا الطلب، طالما لم يشر في تقريره إلى الشك في الاستمرار، ويدعم مدقق الحسابات بتقييم فرص الاستمرار ويعطي معلومات هامة لأصحاب المصلحة في المشروع عن المؤشرات التي تسبق عملية الأزمات المالية للشركات حماية لهم وللقضاء على مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين.<sup>20</sup> فالدور الذي تقوم به مهنة التدقيق مهم جدا في تعزيز وتنمية الاقتصاد خاصة في ظل التحديات والتغيرات الاقتصادية العديدة التي ظهرت على الساحة الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، حيث أن مهنة التدقيق تعد من المهن التي تعتبر أداة رقابية فعالة في حماية الاستثمارات من الانهيار المالي، ولا شك أن الثقة في البيانات والتقارير المالية أمر ضروري للمجتمع وكل فئاته من مستثمرين ومقرضين وجهات تمويلية.<sup>21</sup> تعددت الاتهامات الموجهة لمهنة التدقيق من حيث المعايير وتطبيقها على اعتبار أنها أحد الأطراف التي تعد متهمة بالنقصير الذي أوقع الأزمة المالية العالمية، هذا ما دفع إلى وضع تعديلات من

طرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في نسخة معايير التدقيق الدولية الصادرة سنة 2009 كانعكاس

للأزمة المالية العالمية، حتى تتصدى للعديد من الاتهامات التي تم توجيهها لمهنة التدقيق في سياق

الأزمة المالية العالمية، والتي كانت أهم المعايير التي تم إضافتها وإعادة صياغتها كما يلي:<sup>22</sup>

➤ معيار التدقيق 250 : ظهرت أهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المسؤولة عن الحوكمة في تعديل

معيار التدقيق الدولي 250 فقد أشار إلى أن مسؤولية ضمان تشغيل عمليات المنشأة بما يتفق

مع القوانين واللوائح تقع على عاتق الإدارة وبإشراف الهيئات المسؤولة عن الحوكمة وليس الإدارة

فقط كما هو مشار إليه في الإصدار السابق، وقد أضاف المعيار أن الاتصال بين المدقق

والمسؤولين عن الحوكمة هو اتصال ذو اتجاهين وليس في اتجاه واحد من المدقق إلى الإدارة

كما هو الحال في المعيار قبل التعديل، حيث يساعد هذا الاتصال في دعم استقلالية المدقق

وحصوله على معلومات ملائمة وفهمه للوحدة وبيئتها، كما يساعد هذا الاتصال المسؤولين عن

الحوكمة في وفائهم بمسؤولياتهم المتعلقة بالإشراف على عملية التقرير المالي مما يؤدي إلى

تخفيض التحريفات الجوهرية في القوائم المالية؛

➤ معيار التدقيق الدولي 260: الذي يؤكد على ضرورة التزام مدقق الحسابات بالمتطلبات الأخلاقية

ومتطلبات الاستقلال المرتبطة بعملية التدقيق؛

➤ إصدار معيار التدقيق الدولي جديد رقم 265 بهدف توصيل المدقق لأوجه القصور في الرقابة

الداخلية للمسؤولين عن الحوكمة ، كما أصدر مجلس التقرير المالي دستورا في 2008 لحوكمة

الشركات وذلك لتفعيل دور لجان التدقيق ؛

➤ تعديل معيار التدقيق الدولي رقم 220 بإضافة متطلبات توثيق لم تكن موجودة في الإصدار

السابق، ما يشير مدى الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتدعيمها؛

➤ إدماج معيار التدقيق الدولي 540 و 545 في معيار واحد وهو معيار رقم 540 بعنوان " تدقيق

التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات المرتبطة" وان

دل ذلك على شيء إنما يدل على أهمية تقديرات القيمة العادلة والتي كانت سببا رئيسيا في

الأزمة المالية العالمية.

## الخاتمة

مما تطرقنا إليه في هذه الورقة البحثية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ عدم وجود اتفاق حول السبب وراء هذه الأزمة وآلية العلاج الذي يمكن الاستناد عليه أو الوثوق به هذا ما زاد تعقيدا وترك جميع الأمور في مرمى المحاولات؛
- ✓ قد يكون السبب لنشوء هذه الأزمة هو البعد الأخلاقي فبالرجوع إلى أغلب الانهيارات التي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب مطبقي المعايير المحاسبية؛
- ✓ إن القيمة العادلة لم تكن سببا في حدوث الأزمة المالية العالمية وهذا الاتهام حسب تأكيد المجتمع المهني بكل فئاته يعد باطلا نتج عن التخبط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحديد واقع الأمور، كما أن إلغائها أو إيقافها مؤقتا سوف يفاقم الأزمة وهذا من منطلق أن استخدام هذا المعيار سوف يلغي الشفافية؛
- ✓ إن سوء الإدارة في المؤسسات المالية، وعدم وجود رقابة فعلية من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية هو السبب الأساسي لحدوث الأزمة المالية العالمية؛
- ✓ انهيار الشركات العالمية أعطى نتائج ايجابية تكمن في ظهور معايير تدقيق ومحاسبة جديدة أو القيام بتطوير المعايير القديمة نحو الأفضل لتجنب الوقوع في أزمات مماثلة؛
- ✓ ضعف أخلاقيات مدققي الحسابات لتمسكهم بمعايير التدقيق والمحاسبة وعدم ممارستهم لموضوع الشك المهني للمؤسسات محل التدقيق؛
- ✓ أن الأزمة المالية العالمية ساهمت في تقوية نشاط الهيئات المحاسبية بهدف الحد من تداعيات هذه الأزمة؛

وبناء على النتائج السابقة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- ✓ التمسك بمعيار القيمة العادلة في معالجة المشاكل المحاسبية، باعتبار أن هذا المنهج لم يكن السبب لحدوث الأزمة المالية العالمية، و اطلاع المؤسسات على الدليل الاسترشادي الخاص به؛
- ✓ ضرورة وضع ضوابط أخلاقية لعمل المدققين مع التشديد على الميثاق الأخلاقي المهني؛
- ✓ تفعيل دور المؤسسات الرقابية وفرض عقوبات بحق المؤسسات التي لا تلتزم بالتطبيق السليم للمعايير المحاسبية؛

✓ لابد من إعادة الثقة في الأسواق المالية أولاً من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي، ثم العمل على مستوى دول عالمية لإدارة الأزمة.

- 
- <sup>1</sup> لبلع فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 8.
- <sup>2</sup> مرجع سابق، ص 8.
- <sup>3</sup> خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، 2015/2014، ص 4.
- <sup>4</sup> لبلع فطيمة، المرجع السابق، ص 8.
- <sup>5</sup> روجي وجدي عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية ، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 9.
- <sup>6</sup> خاطر سعدية، المرجع السابق، ص 13-14.
- <sup>7</sup> محمود عبد الرحمان، الاتجاهات السلوكية الحديثة في المحاسبة، دراسات وأبحاث، إثراء للتعليم والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص 192.
- <sup>8</sup> خاطر سعدية، المرجع السابق، ص 14.
- <sup>9</sup> شنوف شعيب، الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي ، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2010، ص 116.
- <sup>10</sup> مرجع سابق، ص 116-117.
- <sup>11</sup> شنوف شعيب، زاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة الاقتصادية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، أكتوبر 2009.
- <sup>12</sup> روجي وجدي عبد الفتاح عواد، المرجع السابق، ص 18.
- <sup>13</sup> إسكندر محمود نشوان، عصام محمد الطويل، تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات -من وجهة نظر الخبراء- مجلة الاقتصاد والأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، مجلد 24، العدد 4، 2016، ص 103.
- <sup>14</sup> سها النور عبد الله أحمد، معايير القيمة العادلة ودورها في الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 41.
- <sup>15</sup> أسامة عبد المنعم السيد علي، الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08 ديسمبر 2010، ص 196.
- <sup>16</sup> محمد مطر وآخرون، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن، ص 14.
- <sup>17</sup> إقبال توفيق المشهداني و ماهر علي حسين الشام، الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة والتدقيق ، مجلة تنمية الراقدين، مجلد 37، العدد 117 الأردن، 2013، ص 175.
- <sup>18</sup> محمد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 14.
- <sup>19</sup> إقبال توفيق المشهداني و ماهر علي حسين الشام، مرجع سابق، ص 175.
- <sup>20</sup> محمود عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 196.
- <sup>21</sup> مرجع نفسه، ص 200.
- <sup>22</sup> جواد كاظم شلاكة، مخاطر الأزمة المالية العالمية وموقف مهنة التدقيق الخارجي منها ، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 37، عدد 98، 2014، ص 255-256.